منهج تحقيق التُّراث الجزائري بين عَمَل المُحَقِّق وتطوير صِناعَة التَّحقيق- نوازل مازونة أنموذجا (تمحيص وتصحيح التّحقيق)

د.إسماعيل بركات

جامعة المسيلة

تقديم:

تُنبِئُ الكثير من المُحَقَّقات الجزائرية عَن أنَّ تحقيقها يدور في فَلَكِ المنشور التِّجاري[1] والنِّصف العلمي[2]، حيثُ أصبح استعمال تعبير «التحقيق»عبارة عن عملية توثيق النّص استناداً إلى مخطوطة، أو مخطوطات، مع ضَبطِهِ وتزويده بفهارس فَنِّيَّة لتيسيره للنشر.

وإذا اختصرنا تعريف التّحقيق بأنّه:«إبراز النَّصِّ وِفقًا لِلصُّورَة الَّتِي وَضَعَهَا المُؤَلِّف»[3]. فإنّ بَعضَهُم يرى أنّ الاكتفاء بتقديم النّص دون شرحه هو غايةُ التّحقيق[4]، بينما

---

[1]وهي تلك الطبعات التي تُنشر دون عرض مادة الكتاب على أحد المُتَخَصِّصِين، وتأتي بصورة عامة دون تقديم، أو بتقديم مُبتسَر، ومن عيوبها سوء قراءة، وعدم الدقة في إثبات النُّصوص للمؤلِّف، وربّما سقطت نصوص أخرى صحيحة النّسب، وعادة ما تخلو هذه الطبعات من فهارس فنيَّة، والأهم أنها لا تستند إلاّ على أصول واهية، أو ترتكز على طبعات سابقة. أنظر: عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، في مناهج تحقيق النُّصوص، ط: 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص191 . 197.

[2]وهي طبعات تعتمد على مخطوطات رديئة في الوقت الذي توجد في فيه من الأصل مخطوطات أصيلة، وعادة ما تقع فيها أخطاء كثيرة في الهوامش، ونظام التقديم والفهارس.ينظر:عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، في مناهج تحقيق النُّصوص، ص191 . 197.

[3]عبد السّلام محمد هارون، تَحقيق النُّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ط: 7، ص42. المنجِّد صلاح الدِّين، قواعد تحقيق المخطوطات، ط: 7، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1987، ص15.جواد أمالي مصطفى، في فن تحقيق النُّصوص، مجلة المورد، بغداد، ع: 1، مج: 6، 1977، ص117.عبد المجيد دياب، تحقيق التُّراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص 134. أحمد مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللُّغة والأدب، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1980، مج1، ج1، ص153. عبد الله عبد الرحيم السوداني، مع المؤلفين المعاصرين: حسين محفوظ، مجلة عالم الكتب، الرياض، 1981، ع: 4، مج1، ص650. خالدإيّاد الطّباع، قواعد تحقيق المخطوطات، صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد، الدورة التدريبية الدولية الأولى، قدّم له ووضع فهارسه: بن زغيبة عزالدين، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي . الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص445.

[4]زخر عالم النّشر بكثير من إنتاج أصحاب هذا الرأي، بسبب ما هيأته الميكنة المتطوّرة من وسائل طباعة حديثة ومتطوّرة، وظهرت نشراتهم كثيرة الأخطاء، حتى وصل الأمر ببعض المحقّقين الذين كتبوا في أصول التحقيق أنه: «استصوب الخطأ، واستخطأ الصّواب، أو نفى وجود المشهور». ينظر: قاسم السّامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ط: 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2001، ص81، 82.

الكثرة من المُحَقِّقين والنّاشرين، لا تنتبه إلى مفهوم الكتاب المُحَقَّق من حيث « المعنى »، فتجعلُ الحواشي ملأى بالشُّروح والزِّيادات، من شرحٍ للألفاظ، وترجماتٍ للأعلام، ونقلٍ من كُتبٍ مطبوعة، وتعليقٍ على ما قاله المُؤَلِّف.

ومن صنيع الاكتفاء بتقديم النّص دون شرحه، ما صدر من تحقيق[1] لمُصَنَّف « الدُّرَر المَكنُونَة في نَوازِل مازونة »[2] لِمُؤَلِّفِهِ: أبي زَكَرِيَّاء، يحيى بْنِ مُوسَى بْنِ عِيسَى بْنِ يَحْيَى المَغِيلِي المَازُونِي(ت 883هـ/1478م)[3].

بيد أنّ قراءتنا في الجُهد المبذول في التحقيق، انطلاقا من أهميّة التعريف، ومعرفة حدوده، وما ينطوي عليه من مفاهيم، وتصوُّرات وأدوات ومعالم لمنهج المُحَقِّق، أفادت بأنّ التحقيق يفتقر لأصول وقواعد التحقيق العلمي.

---

[1] حساني مُختار، مخبر المخطوطات . قسم علم المكتبات . جامعة الجزائر، 2004م.

[2] يندرج المصنّف ضمن مدوّنات النَّوازل الفقهية، وقد نوّهت بعض الأبحاث والدِّراسات على أهميته في كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والفكري للمغرب الإسلامي في العصر الوسيط. ينظر: الأمين محمد بلغيث، مدرسة مازونة الفقهية وآثارها خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع: 1، مخبر بحث الشريعة، الجزائر، 2004، ص116 . 117. بوبة مجاني، كُتب النوازل والأحكام مصدر للتاريخ الاجتماعي . العصر الزياني نموذجًا .، مجلة التغيُّرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، 2002، ص147 . 148. الطاهر بونابي، أهمية المخطوطات المناقبية في كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والفكري للمغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، المجلة الجزائرية للمخطوطات، منشورات مكتبة الرشاد، للطاعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص112. محمد فتحة، النّوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ المغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/12 . 15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999، ص19 . 20.

– Jacque Berque, Une Epioraion De la sainteté au Maghreb, Anneles, E.S.C, N^0: 3, 1955, P: 638. Jacque Berque,les Hilaliens rebentis au l'Algérie rurale au XV^e siècle d'après un manuscrit juris prudentiel, Anneles E.S.C, 1970, P: 1325. Moulay Belhamissi, Mazouna une petite ville une longue histoire, société Nationale d'édition et de Duffision, Alger, 1981, P: 37.

[3] ينظر ترجمته في: التُّنكتي أحمد بابا (ت 1036هـ/1626م)، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط: 1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس . ليبيا، 1989، ص637. التُّنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق: علي عمر، ط: 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004، ج2، ص281. الحفناوي أبو القاسم محمد بن أبي القسم الدّيسي (ت 1362هـ/1942م)، تعريف الخلف برجال السلف، تقديم: محمد رؤوف القاسمي، دار موفم للنشر، الجزائر، 1991، ج1، ص189. مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1930، ص265. ابن مريم أبو عبد الله محمد بن أحمد (كان حيا سنة: 1014هـ/1605م)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثّعالبية، 1908، ص42. أبي العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي(ت 914/1508م)، المنهج الفائق والمنهل الرّائق والمعنى اللاّئق بآداب الموثّق وأحكام الوثائق، تحقيق: عبد الرحمان بن حمود بن عبد الرحمان الأطرم ج1، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص73.

وهو ما أفضت إليه المُداخلة، من أجل تمحيص وتصحيح الأنموذج، وضبطِ بعضِ مُسَوِّغات إعادة تحقيقه، مع تقديم ما كشفت عنه بعض المُحقَّقَات العلمية الأصيلة، من تطويرٍ لصناعة فنِّ التحقيق.

وقد اعتمدت المُداخلة على مصادر مُنوَّعة، تأتي أغلب عناصرها عرضاً وتحليلاً، من كُتب التحقيق والمخطوطات، إلى فهارس المخطوطات، وبعض الدّوريات، وبعض الارتسامات الشّخصية.

المطلب الأوّل: مفهوم الكِتاب المُحَقَّق

اختلف المُحَقِّقون في مفهوم الكتاب المُحَقَّق[1] اختلافاً يعود إلى تبايُنِهم في العناية بنصِّ المؤلِّف، وخدمته في آن واحد، فكان تقديمُ النَّصِّ كما وَضَعَهُ مُؤَلِّفُه كَمًّا وَكَيْفًا بقدرِ الإمكان، مِمَّا رتَّب على هذا التقديم النَّصِّي اختلافاً شكلياً في الأصول المعتمدة في التحقيق.

بَيْدَ أنَّهم يتَّفقون على أنَّ الكتاب المُحَقَّق هو: « تَقْدِيمُ نَصِّهِ تَقْدِيماً صَحِيحاً، يَتَوَخَّى المُحَقِّقُ فِيهِ أن يكون مُقَارِباً لِنَصِّ مُؤَلِّفِهِ، وَيَشمَلُ ذلكَ تحقيقَ عُنوانِ الكِتاب، واسم مُؤلِّفِهِ، ونِسبَةُ الكِتابِ إليه تحقيقاً لازماً، مع الاعتناءِ بِضَبطِ ما يحتاجُ إلى ضبطِ كلمات النَّص، وترقيمِهِ، وإثباتِ الاختلافات بين نُسَخِه ».

وهي إشارة إلى بَسْطِ حقيقة المخطوط، بتحرِّي الصّواب، أو البحث عن الصّواب، بالمحافظة على عبارة المُؤلِّف ومنطوقها محافظةً تامَّة.

ثم من خلال التثبُّت من عنوان الكتاب، وتحقيق نِسبَةِ الكتاب إلى مُؤَلِّفه، وتحقيق مَتنِ الكتاب، حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنصِّ مُؤَلِّفِه.

مع الاهتمام بخدمة النّص؛ ذلك أن تقديم النّص يعود إلى المظهر الخارجي للنّص المنشور، بينما خدمة النّص عَمَلٌ عِلميٌّ يظهر في صُنع الحواشي دون إطالة.

---

[1] يُعَرِّفُهُ عبد السّلام هارون بقوله: « هُوَ الَّذِي صَحَّ عُنوانُهُ، وَاسم مُؤَلِّفِهِ، وَنِسبَةُ الكِتَابِ إِلَيْهِ، وَكَانَ متْنُهُ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ إلى الصُّورَةِ التِي تَرَكَهَامُؤَلِّفُهُ ». ينظر: محمد هارون عبد السّلام ، المرجع السابق، ص42.

ويقول المنجِّد صلاح الدِّين عن الغاية من الكتاب المُحَقَّق، هو: « تَقْدِيمُ المَخْطُوطِ صَحِيحًا كَمَا وَضَعَهُ مُؤَلِّفُهُ، دُونَ شَرْحِه ». ينظر: المنجِّد صلاح الدِّين، المرجع السابق، ص15.

في حين يتَّفق كل من دياب عبد المجيد، ومطلوب أحمد، وحسين محفوظ، على أن الكتاب المُحَقَّق هو: « إبراز نَصِّه وِفْقًا لِلصُّورَةِ التِي وَضَعَهَا المُؤَلِّف ». ينظر: دياب عبد المجيد، المرجع السابق، ص134. مطلوب أحمد، المرجع السابق، مج: 1، ج: 1، ص153. السُّوداني عبد الله عبد الرحيم، المرجع السابق، ع: 4، مج: 1، ص650.

ويضع مصطفى جواد بعض الأضافات، تقول بأنّ الكتاب المُحَقَّق هو: « الإِجْتِهَادُ فِي جَعْلِ نُصُوصِهِ مُطَابِقَةً لِحَقِيقَتِهَا فِي النَّشْرِ، كَمَا وَضَعَهَا صَاحِبُهَا وَمُؤَلِّفُهَا، مِنْ حَيْثُ الخَطِّ، وَاللَّفْظِ، وَالمَعْنَى ». ينظر: أمالي مصطفى جواد، المرجع السابق، ع: 1، مج: 6، ص117.

بمعنى: القيمة التي ينبغي أن يُحظى بها تقديم النّص كما وضعهُ مُؤلّفُه؛ بانتباه دقيق، واهتمام كبير، ثم إلى عملِ المُحَقِّق المطلوب، من حيث توخّي الدقّة، والضّبط والشّرح والتخريج والتعريف، ومن حيث التصويب والتعليق والتذييل.

كُلُّها قواعد وأصول تفرضُ على المُحَقِّق إشكاليات وصُعوبات، تحولُ بينه وبين الوصول إلى نصّ المخطوط، لكنها قبل ذلك: « نوعٌ من الإعدادِ، ولونٌ من كسبِ الثِّقةِ بالنَّفس »[2].

الفرع الأوّل: إشكاليات الكتاب المُحَقَّق

البند الأوّل: تحديد الاشكاليات

يفرض مفهوم الكتاب المُحَقَّق وفق ظاهرة فُقدان بريقه وقَدَرِه على أهميته . خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين . إشكالية إعداد نصّه، أو انعدام الإعداد العلمي لنصوصه[1]؟ ثم الهدف من تحقيقه؟ أي لماذا نُحقّق المخطوط؟ في ظِلِّ إكراهات يعيشها المخطوط، ويعيشها المُحَقِّق مع المخطوط[2]؟ فضلاً عن حوار نصّه حواراً مُعَمَّقاً يُفضي إلى قبول نصّه؛ وبالتالي خدمته من أجل إثبات الهُوية، وترسيخ الذّاكرة الشّخصية، أو رفضه؛ وبالتالي الاتّجار به من أجل التّباهي بالتُّراث.

لا شك أنّ تحديد مَهمّة التحقيق في إطاره الثّقافي والحضاري، ينطلق من مفهوم حاجة الكتابة التاريخية إلى النّص المُحبّس (التبرُّك، أو السُّكوت عنه)، بهدف مساءلته، وحواره من منظور نقدي، يكون التاريخ فيه هو المحدِّد الأساسي.

وينطلق من مفهوم الكتاب المُحَقَّق، وما يولِّده من تصوُّرات، ومفاهيم رُؤَوِيَّة عملية إجرائية، تجعل من المُحَقِّق بقراءة التُّراث، أن يعيش منطق العصر، وفق أصالة نصِّ المخطوط.

فليس المُهِمُّ في فرضيات الكتاب المُحَقَّق، ولكن أن يَفهَمَ المُحَقِّق فرضيات الكتاب المُحَقَّق، ذلك لن يتم إلاّ بمُساءلة وحوار المخطوط، من أجل صياغة علاقة فاعلة بين المُحَقِّق والمخطوط، يكون النَّصُّ فيه صُلب عملية القراءة، لأنّ: « مَتْنَ الكِتَاب حُكمٌ عَلَى المؤلِّف، وَتَأرِيخٌ لِتَفكِيرِه، وَهُوَ كَذَلِك حُكمٌ عَلَى عَصرِهِ وبِيئَتِه »[3].

---

[2]شكري فيصل، التُّراث العربي: خُطَّة ومنهج، مجلة التُّراث العربي، دمشق، ع: 3، السنة الأولى، تشرين الأوّل، 1980، ص212.

[1]الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، ج2، ط: 3، مطبعة آنفو . برانت، فاس، 2004، ص17، 18.

[2] عياد شُكري، جسور ومقاربات ثقافية، إشراف وتقديم: أحمد إبراهيم الهواري، ط: 1، عين للدراسات الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 1995، ص31.

[3]هارون عبد السلام، قُطوف أدبية، دراسات نقدية في التُّراث العربي حول تحقيق التُّراث، ط1، مكتبة السنة، الدار السّلفية لنشر العلم، القاهرة، 1988م، ص13.

ويكون التحقيق فيه هو الهدف، من أجل اعتبارات تاريخية صادقة لها حُرمتها، تؤدي بالمُحَقِّق إلى تأويل نصِّ المخطوط، من أجل:« تَمَوضُع اجتماعي، وثقافي، وديني، وأخلاقي »[4]، « يَجعَلُ النَّص التُّرَاثِي مُعَاصِراً لَنَا »[5].

فهل التحقيق يعني معرفة أصوله، وقواعده وخطواته ومراحله، من أجل إخرج النّص؟ للتأكيد على إحياء التُّراث، وبالتالي تقييم عمليات التحقيق؟ أم إنّ أدواته ومفاهيمه بحاجة إلى تطوير وإضافة؟ أم إنّ المُحَقِّق لم يرقَ في ظلِّ مزالق التحقيق إلى مقاصده الموضوعية؟.

2 . تحديد الهدف:

يكون تحديد الهدف من الكتاب المُحَقَّق انطلاقاً من الأسباب التي أدَّت إليه، وهي:

أ . تمكين المُحَقِّق من امتلاك أدوات التحقيق العلمي، بالتعريف بالكتاب المُحَقَّق، وتوحيد طُرق نشره، وتوضيح بعض المعالم الميدانية التي تُساعد المُحَقِّقين على تجاوز مشكلات، ثم عقبات التحقيق[1].

ب . الإسهام في التقريب بين مناهج التحقيق[2].

جـ . تنظيم عمل المُحَقِّق وفق أسُس ومعايير موحّدة، داخل المؤسّسات الجامعية، أو المخابر العلمية المتخصِّصة[3].

الفرع الثّاني: صُعوبات الكتاب المُحَقَّق:

أشار مفهوم الكتاب المُحَقَّق من خلال إشكالياته إلى صُعوبة التَثَبُّت من عنوان الكتاب[4]، بعد معاينة وسائل[5] معرفة العُنوان الصّحيح، واسم مُؤَلِّفِهِ[6]، وصِحّة نِسبته إلى مُؤَلِّفِهِ[7].

---

[4]بولحسن أحمد، النّص بين التلقّي والتأويل، ضمن كتاب (من قضايا التلقّي والتأويل)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1994، ص107.

[5] الجابري محمد عابد، نحنُ والتُّراث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص21.

[1] المنجِّد صلاح الدين، المرجع السابق، ص8.

[2] معهد المخطوطات العربية (الكويت)، أسُستحقيق التُّراث العربي ومناهجه، نص تقرير لجنة مختصة من بغداد، 1980، ص6.

[3] الخرَّاط أحمد محمد، محاضرات في تحقيق النُّصوص، ط: 2، دار المنارة، جدة، 1988، ص5 . 8.

[4] في حالة عدم العثور على عنوان المخطوط، إما لفقدان الصفحة الأولى، أو الأخيرة من المخطوط، وإما لتجاهل النّاسخ، أو نسيانه ذكر العنوان، فيجب على المُحَقِّق في هذه الحالة قراءة المخطوط قراءة متأنية، حتى يهتدي لموضوعه، لمعرفة تاريخ النّسخ، سواء ما هو مثبَّت على المخطوط، أو من خلال الخط، وكذا معرفة نوع الورق والحبر المستخدمين في المخطوط، فضلا عن تتبُّع الرّاوي الذي يروي المصنَّف عنه أسانيده، في حالة ما إذا كان المخطوط حديث النّسخ، ثم يعود إلى المصادر والمراجع المتخصِّصة التي تذكر أسماء المؤلَّفات في هذا الباب. ينظر: سعد فهمي ومجذوب طلال، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، ط: 1، دار عالم الكتب، بيروت، 1993، ص15. الطباع إياد خال، المرجع السابق، ص28، 29.

بينما أكّدت الكثير من المُحَقَّقات عن مزالق تحقيقاتها، كان سببها عدم التخصُّص[8]، الذي هو ميزة من مميِّزات الكتاب المُحَقَّق.

ويرجع السّبب في ذلك بالأساس، أنها لم تُطبِّق في دراستها قواعد وأساليب علم المخطوطات، أثناء عملية التحقيق العلمي، حيث أكّدت على ما يلي:

1 . عدم الدِّراية بعلم المخطوطات (الكُوديكولوجيا)[1]، وندرة وجود متخصِّصين في ميدانه.

2 . عدم الدِّراية برموز واصطلاحات المخطوط[2].

3 . عدم الدِّراية بعلم الخط (الباليوغرافيا)[3].

---

[5] في مجملها تكون عادة على طُرَّة الكتاب بخط المؤلِّف، أو في مقدِّمة الكتاب، أو متن الكتاب أحياناً، أو على طُرَّة النُّسَخ المعتمدة، أو في مُصَنَّف آخر للمؤلِّف، أو في خاتمة الكتاب، أو في سماعاته، ثم في كتب الفهارس والبرامج والمشيخات والأثبات. ينظر: العوني الشّريف حاتم بن عارف، العُنوان الصّحيح للكتاب، ط: 1، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرّمة، 1982م، ص31.

[6]على المحقِّق مراجعة مقدمة المؤلِّف، أو المتن في بعض الأحيان، حيث يرد اسم المؤلِّف غالبا بعد فعل القول، وإن تعذّر ذلك بخلو المقدمة من اسم المؤلِّف، فعلى المحقِّق الرُّجوع إلى مصادر ترجمته. ينظر: سعد فهمي ومجذوب طلال، المرجع السابق، ص16.

[7]لا ينبغي للمحقِّق أن يكتفي بما يوجد على وجه، أو ظهر مقدِّمة المخطوط، من أنّ مؤلِّفَه فلان، فقد تكون هذه النِّسبة غير صحيحة، فلا بُدَّ من التأكُّد بالرُّجوع إلى فهارس الكُتب والمؤلِّفين. ينظر: الغرياني الصادق عبد الرحمان، تحقيق نصوص التُّراث في القديم والحديث، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989، ص91.

[8]إذ يشترط في المحقِّق أن يكون خبيرًا في مادّته، مكينًا في علمه، مطّلعًا على أصول التحقيق، وكتبه ومصادره، قارئًا للشِّعر، ضابطًا لحروفه، مطّلعًا على العصور التاريخية، عارفًا بأحداثها، متقنًا لتراجم الرِّجال والقبائل والأنساب، خبيرًا بأسماء المواضع والبلدان، محيطًا بمصادر التاريخ مخطوطًا ومطبوعًا، ونفس الشيء لبقية العلوم، فضلا عن مكتبته، وما تعلّق بها من مصادر المؤلِّف نفسه، وشروح الكتاب المراد تحقيقه ومختصراته، والكتب المعاصرة له، وما يستعان بها من أجل التوثيق والتخريج والتفسير والترجمة، وغيرها. ينظر: يحيى وهيب الجبوري، التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه، تحقيق التُّراث الرُّؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التُّراث العربي الإسلامي، مج1، إعداد وتحرير: محمّد محمود الدّروبي، منشورات جامعة آل البيت، 2006، ص36 . 38.

[1] يهدف إلى ما هو مكتوب في الهوامش، من شروح وتصحيحات، ومعلومات عن الأشخاص الذين تملّكوا المخطوط، أو نَسَخوه، أو قرأوه، أو استعملوه، أو وقّفوه، ثم الجهة التي آل إليها، والمصدر الذي جاء منه، ثم العناصر المادية المتعلّقة بصناعة المخطوط، من ترتيب وتوريق وترميم، ثم تاريخ المجموعات، ووضع القوائم والفهارس العلمية، والكشّافات، وفهارس الفهارس. ينظر: بَنْبين أحمد شوقي، دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1993، ص13.

[2] على المُحَقِّق معرفة رموز واصطلاحات وعلامات الترقيم عند القُدامى في كتابة المخطوط، كالدّائرة مقابل النُّقطة، ولفظة «انتهى» مقابل النُّقطة، واختصار بعض الكلمات خاصة عند المحدّثِين مثل « حدّثنا » على « ثنا »، أو« نا »، أو« دثنا »، و« أخبرنا » على « أنا »، أو« أرنا ». يُنظر: عبد التواب رمضان، مناهج تحقيق التُّراث بين القُدامى والمُحْدَثين، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985، ص43.

[3] خاصة فيما يتعلّق بموضوع النّساخة، ومن عطاءات ذلك أنها تُفيد في معرفة مُصنِّف المخطوط المجهول المؤلِّف، عن طريق المقاربة بين خط هذا الأخير في كتابه، مع خطه في إحدى منتسخاته التي ذيّلها باسمه، هذا إلى جانب أنّإمضاءات بعض النّاسخين النابهين، قد تفيد في تكملة تراجمهم المُقتضبة في مصادرها، فتُضيف إلى الاسم ما يتمّم هويته، وتُحدِّد تاريخ حياته، وقد تكشِف عن

4 . عدم الدِّراية بتأريخ المخطوط[4].

5 . عدم الدِّراية بأسلوب المؤلِّف[5].

6 . عدم الدِّراية بموضوع شخصية النَّاسخ، والتعامل مع خطِّه[6]، وتأثيره في نصِّ المخطوط[7].

المطلب الثّاني: عَمَل المُحَقِّق :

اختلفت ضوابط العمل العلمي في تحقيق المخطوطات، باختلاف مفهوم الكتاب المُحَقَّق، مما أدى إلى تبايُن عمل المُحَقِّقين وفق مناهج خاصّة، كان لها الأثر في صناعة فن التحقيق لدى عمل المُحَقِّق.

إلاّ أنَّ عمل المُحَقِّق يقوم على مكمِّلات وَجَبَ التقيُّد بها تقنياً وعملياً، ذلك أنّ الكثير من المعطيات الثّابتة يفرضها النّصُّ المخطوط، تجعل من المُحَقِّق مُخرِجاً للنّص، أو خادماً للنّص.

الفرع الأوّل: معالم عَمَل المُحَقِّق

رَسَمت إحدى الدِّراسات[1]معالم عمل المُحَقِّق في الخطوات التّالية:

البند الأوّل: اختيار المخطوط والبحث عن نُسَخِه وجَمْعِهَا

اسممغمور لم يُتَرجم بالمرة. ينظر: المنُّوني محمد، تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1991، ص7.

[4] يتعلَّق الأمر بدراسة كل ما يساعد على تأريخ المخطوط، كالتجليد، والكتابة، ومادة الكتابة، والتذهيب، والتمليك، والوقف، والتوقيعات، والتصحيحات، وهي كلها من خوارج الكتاب تساعد المحقّق على إعطاء مقومات أساسية لما يُسمَّى بتاريخ النُّصوص، وعلى عملية تأريخ المخطوط. ينظر: بَنْبَين أحمد شوقي، المرجع السابق، ص86، 87.

[5] تعتبر هذه المعايشة البديل الحقيقي للتلقّي المباشر عن المؤلِّف، على أنّ هذه المعايشة تتطلب من المُحَقِّق أن يعايش المؤلِّف، لا أن يتخاذل ليعايش النُّسَخ، ثم إنها تستوجب التتبُّع الدقيق لمنهج المؤلِّف في عمله، ونقله واختصاراته، وينبغي أيضا التمرُّس بأسلوب المؤلِّف، وذلك بقراءة المخطوطة مرّات، فلكُلِّ مؤلِّف لوازمُ لفظية وأسلوبية، وأن يطّلع على كُتُب المؤلِّف الأُخَر، فقد يجد في تلك الكُتُب نصوصًا متشابهة، ونقولاً متكرّرة، وإشارات تدلُّ على شخصية المؤلِّف وثقافته، فيغدو المُحَقِّق صادقًا في آداء عباراته. ينظر: الطباع إيّاد خالد، منهج تحقيق المخطوطات، ط: 1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص43.وهيب الجبوري، المرجع السابق، ص37.

[6]لكلِّ ناسخ طريقته في رسم الحروف والكلمات، فينبغي للمُحقِّق التعوُّد على طريقة النّاسخ، ومقارنة الحروف بعضها ببعض وفق مواضعها من الكلمة، ومعرفة كيفية وضع النُّقط والكلمات المهملة والمعجمة. ينظر: وهيب الجبوري، المرجع السابق، ص37.

[7] في حالة عدم وجود النُّسخة « الأم »، وتعدُّد نُسَخ المخطوط، يواجه المُحَقِّق الكثير من الأضافات، والحذف والتغيير والتبديل، مما يشوّهُ النص أحيانا، هي كُلُّها من عمل النّاسخ، مما يجعل تاريخ النص ضربة لازب، ومرحلة أساسية في عملية نقد النص، ولعلّالميكانيزم السيكولوجي لعمل الناسخ هو الذي يعلِّل، أو يفسِّر أخطاء الناسخ من خلال قراءة النص، ثم حفظ النص، ثم الإملاء الداخلي، ثم تنفيذ عملية الكتابة، وهي عبارات تؤكِّد كتابة الناسخ تحت تأثير سيكولوجيته الخاصة، وذوقه الشخصي، فلا بدَّ للنص المنسوخ من أن يتأثر بهذا السُّلوك. ينظر: بَنْبَين أحمد شوقي، المرجع السابق، ص32.

[1] الطباع إيّاد خالد، المرجع السابق، ص61.

يعتبر البحث عن المخطوطات وتجميعها المرحلة الأولى، والعنصر الأساسي الذي سيقوم عليه صرح عملية التحقيق العلمي.

مما يُشترَطُ في الباحث التأكُّد من أنّ للمخطوط نُسَخاً، أو نُسخة على الأقل، متوافرة يُسهل الحصول عليها[2]، ثم التثبُّت من أنّ المخطوط لم يُسبق نَشرُه[3]، لأنّ ما لم يُحَقَّق أَوْلَى بالتحقيق من غيره[4].

وإذا كان قد نُشِر، فمن الضّروري تفحُّص تلك الطّبعات، والتَيَقُّن من أنها طبعات رديئة، حتى إذا اطمأن إلى هذه النُّقطة، انتقل إلى جوهر العمل، بجمع معلومات عن كل نُسَخ المخطوط[5].

ثم يقوم بعملية قراءة نص المخطوط قراءة متأنِّية، للوقوف على شواهد وقرائن تساعد المُحَقِّق على فك رموز المؤلِّف، والوقوف على صُعوبات التحقيق، يكون من أبرزها التثبُّت من عنوان المخطوط، واسم مُؤلِّفِهِ، ونِسبَةُ الكِتابِ إليه تحقيقاً لازماً.

ناهيك عن عدم وضع تَحَفُّظ شكلي، إزاء مُطالبة المُحَقِّق بأن يُظهِر النَّصَّ على نحوِ ما وضعه مُؤَلِّفُهُ من حيث « الخط »[1]، فأساليب الخطِّ والإملاء تطرأ عليها تطوُّرات عديدة.

---

[2] المرجع نفسه، ص24.

[3] عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص199.

[4] الخَلْوَجِي عبد الستَّار، تحقيق المخطوطات، الدورة التدريبية الأولى في تحقيق المخطوطات، مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي بالاشتراك مع مركز جُمعة الماجد للثقافة والتراث، جامعة قسنطينة 2، ماي 2013، ص1.

[5] ثمة مصادر عن طريقها يمكن التعرُّف على ما سبق تحقيقه، مثل:

أ . موسوعة كارل بروكلمان التي ترجمت أجزاء منها بعنوان « تاريخ الأدب العربي Geschichte derArabischen Litterateur »، و« تاريخ التراث العربيGeschichte derArabischenSchrifttums » من إعداد فؤاد سيزكين، وقد تُرجِم جزء كبير منه إلى اللغة العربية، و« المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع » جمعه محمد عيسى صالحية، ونشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة في خمسة أجزاء، و« معجم المخطوطات المطبوعة » الذي أعدّه صلاح الدين المنجد، وأصدرته دار الكتاب الجديد في بيروت في عدة أجزاء، تغطي الفترة من 1954 إلى 1980.

ب . التزود بقوائم المكتبات التي تضم المخطوطات العربية، ولهذه المكتبات فهارس أساسية، كثبت الفهارس عند كل من كارل بروكلمان وفؤاد سيزكين، وفهارس الكتب في الخافقين من وضع يوسف أسعد داغر، وفهرس المخطوطات العربية من وضع كوركيس عوّاد في مجلدين، وفهرس خزانة سشتربيتيدبلن (ايرلندا) من إعداد الأستاذ آربري، وفهرس المخطوطات العربية بتركيا من وضع رمضان ششن، وفهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس من إعداد عبد الحفيظ منصور، وغيرها من الفهارس المهمة. ينظر: الخَلْوَجِي عبد الستَّار، المرجع السابق، ص 2، 3. عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص 199، 200 . 204.

[1] كثيرٌ من المؤلفين والنُسَّاخ يخفِّفون الهمزات في مثل « البدائة »، و« المسائل »، فيكتبون: « البداية »، و« المسايل »، فضلاً عن خلو بعض الحروف المعجمة من النُّقَط، أو نَقطِها نَقطاً مُخالفاً، فأغلب النُّصوص المغربية والأندلسية عادة ما تأتي فيها « الفاء » بنقطة واحدة من أسفل ، و« القاف » بنقطة واحدة من أعلى، وحذف الهمزة في أواخر الكلمات، مثل: « دعاء »، و« سماء »،

البند الثّاني: تصنيف النُّسَخ ووصفِها

يعمل المُحَقِّق في هذه المرحلة على ترتيب نُسَخِ المخطوط وفقا لمعايير[2]، أو وفقاً لنظام مُعَيَّن[3]، حتى يَعْمَدَ على دلائل[4] تُثْبِت من عُلُوِ قَدَرِ النُّسخة الأم[5]، فيجعلها أصلاً.

ثم يشير إلى فروق النُّسَخِ الأخرى في الهامش وفق رموزها، ثم يقوم بعملية وصف النُّسَخ[1]، لتحديد منازلها، وما يمكن أن يكون مكمِّلاً للنص.

يكتبونها:« دعا »، و« سما »، ورسم الألف المقصورة في صورة الألف، دون رسمها في صورة الياء، مثل: « رمى »، و« سعى »، يكتبونها: « رما »، و« سعا ». وغيرها من مواقع اللَّبسِ في النّص. ينظر: إيّاد خالد، المرجع السابق، ص445.

[2] يتفق الكثير من الدّارسين على ترتيب النُّسخ وفقا لمعايير:

أ . القِدَم، فكلما تقادمت النُّسخة، كُلَّما كانت أقرب إلى عصر المؤلِّف.

ب . اكتمال النُّسخة، فالنُّسخة النّاقصة تفقد قيمتها مهما بلغت درجتها من القِدَم.

جـ . توثيق النُّسخة، فالنُّسخة الخزائنية، أو التي عليها تمليكات، أو التي تحمل إجازات ومقابلات وسماعات، على قَدَر من الأهمية.

د . أن تكون النُّسخة قليلة الأخطاء، سواءٌ كانت إملائية، أو لُغوية، أو سقوط سطر، أو تكرار سطر، أو تقديم سطر على سطر.

هـ . أن تكون واضحة مقروءة.

ينظر: برجستراسر، أصول نقد النُّصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: مُحمّد حَمدي البكري، مطبوعات مركز تَحقيق التُّراث، دار المرّيخ للنشر، الريّاض، 1982، ص15. الحَلْوَجِي عبد الستار، المرجع السابق، ص5.

[3] يتفق كثير من الدّارسين على ترتيب النُّسَخِ وفقاً لنظام معيَّن:

أ نُسخة المؤلِّف.

ب . النُّسخة المنقولة عنها، ثم فرعها وفرع فروعها....إلخ.

جـ . النُّسخة المنقولة عن نُسخة المؤلِّف جديرة بأن تحلَّ في المرتبة الأولى، إذا اعوزتها نُسخة المؤلِّف.

د إذا اجتمعت نُسَخ مجهولات سلسلة النَّسَب، كان ترتيبها مُحتاج إلى صدق المُحقِّق، والمبدأ العام أن تُقدَّم النُّسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

ينظر: عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص 213.

[4] هي عبارة عن ملحوظات تتعلق بتقويم المخطوط، من حيث القيمة العلمية لنُسخة المخطوط، ومعرفة ما طرأ على المخطوط أثناء تأليفه ونَسخِه، لا سيما عند نقل شواهد علمية عنها، خاصة قربها من عصر المؤلِّف، والسّماعات والقراءات والمطالعات المُثبتة عليها، فضلا عن الخط، والزخرفة والتجليد والورق، وهي كلها قرائن تُثبِت النُّسخة المعتمدة في التحقيق. ينظر: إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص37، 38، 39.

[5] في حالة ما إذا تحصَّل المحقِّق على النسخة « الأم »، التي هي بخط المؤلِّف، وَجَبَ عليه مراعاة ما إذا كانت مُسَوَّدَة لم يقم المؤلِّف بتبيضها، وقد تكون مجرّد الصُّورة الأولى للكتاب، ويكون المؤلِّف قد قام بتنقيحها وتبيضها بعد ذلك، ففي الحالة الأولى تُعدُّ « المُسَوَّدَة » بمثابة النُّسخة « الأم »، أما إذا كان الكتاب قد تَمَّ تبيضه، فإن وجود المُبيَضَّة . أو نُسَخ جيدة نُقِلَت عنها . يُهبط بقيمة المُسَوَّدَة دون اعتبار لأنها بخطِّ المؤلِّف. ينظر: عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص 214، 215.

[1] تباين حجم المعلومات الواصفة المستخدمة في وصف نُسخ المخطوط، من الإيجاز، بالاقتصار على العنوان، والمؤلِّف، ورقم الحفظ، والموضوع إن وجِد، وعدد الأوراق أحيانا، إلى التوسُّط بإضافة عدد الأوراق، والمُسَطَّرة، ونوع الخط، والنّاسخ، وتاريخ النّسخ، وبداية المخطوط ونهايته، إلى التفصيل بإضافة معلومات مفصّلة عن شكل المخطوط، خاصة كنه المادة يخص نوع الورق والحبر، مع عدم التزام فهارس المخطوط بتنظيم متّفق عليه في سرد عناصر الوصف، فقد تأتي متواصلة، وقد تكون عمودية. ينظر: السَّاعاتي يحيى محمود بن جنيد، فهرسة الوثائق وتصنيفها، صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد، الدورة

البند الثّالث: نسخ النّصحسب القواعد الإملائية المُعاصرة

يقوم المُحَقِّق بعد اختيار النُّسخة « الأم » باعتبارها أصلا في إخرج النّص، بنقلها إلى الشّكل القرائي المعاصر المتعارَف عليه، وحتى يكون النّص مُقَدَّماً كما وضعه مؤلِّفه، أو على وجه يَقْرُبُ منه، ويفهمه قارئه، وَجَبَ على المُحَقِّق مراعاة عدة نقاط:

1 . ضبط النّص:

يتم ضبطُ النّص ضبطاً تامًّا بالحَرَكَات، لا سِيَّما فيما يُشتَبَهُ من الألفاظ والأسماء وكُناهم وأنسابهم وألقابهم، ثم عَنوَنَتِهِ إذا كان خاليا من العناوين، أو يذكر المؤلِّف أحياناً كلمة « فصل »، فلا مانع للمُحَقِّق أن يضع عنواناً ببداية فقرة ما بين معقوفتين [...]، تُكَوِّن وحدة مستقلة ذات فكرة واحدة، ومرتبطة في الوقت نفسه بالسِّياق العام لمجموع النّص[2].

2 . إكمال السّقط:

بإجراء ما يلزم من تصحيح وتقويم، وإحالته إلى الحاشية، أو في متن النّص، بوضعه بين معقوفتين، للدّلالة على أنه من رموز واصطلاحات المُحَقِّق[3].

3 . التّعليق على النّص:

بإثبات ما بين النُّسخ من فروق[4]، والتعريف بالأعلام المغمورة، أو المُشْتَبَهَة، وبالمواضع والأماكن والبلدان، وشرحِ الألفاظ الغامضة، وتخريجِ الشِّعر والأمثال، وعَزْوِ الآيات القرآنية، وتخريج الحديث النّبوي الشّريف[5].

4 . طباعة النّص:

من المفيد عند طباعة النّص، مراعاة استعمال علامات التّرقيم، فإهمال الفاصلة قد يوقِعُ في الإبهام، ووضعها في غير موضعها قد يُفسِد المعنى تماماً[1]، ووضع الأقواس الصّغيرة

التدريبية الدولية الأولى، قدّم له ووضع فهارسه: بن زغيبة عزالدين، مركز جمعة الماجد للثقافة والتُّراث، دبي . الإمارات العربية المتحدة، 1997، ج1، ص207 . 214.

[2] معروف بشّار عواد، ضبط النّص والتعليق عليه، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1982، ص8 . 17.

[3] الطباع إياد خالد، منهج تحقيق المخطوطات، ص66، 67.

[4]يضع رموزا للنُّسَخ الفرعية، ثم يُباشر بمقابلة النُّسخ الفرعية بالنُّسخة الأم واحدة واحدة، بإحالة كل فرق إلى الهامش من زيادة، أو نُقصان. ينظر: التونجي محمد، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، ط: 2، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص167.

[5] عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص 232، 233، 234.

[1]عبد السلام هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، ص86.

التي تستعمل عند الاقتباس، والقوسان الكبيران يكونان لما لم يكن من أركان الكلام[2]، ثم ينتبه لخداع البَصَر عند الطّبع، وعند المُراجعة، خاصة إذا تعلَّق الأمر بتكرار عبارات بعينها في نصّ المخطوط.

5 . الفهارس الفنيّة:

من مُتَمِّمات تحقيق أي كتاب، وهي تُشَكِّل فصل، أو باب من فصول المخطوط وأبوابه، وتعتبر مادة الكتاب المُحَقَّق هي التي توجِّه المُحَقِّق إلى أنواع الفهارس، التي ينبغي أن يحرص عليها، إلاّ أنّ فهرس الأعلام يكون الترتيب فيه إما بحسب الكُنى، وإمّا بحسب الأسماء، لا الخلط بينهما[3].

وإذا كان الكتاب من الموسوعات، فإنه من المُستحسن أن يكون لِكُلِّ جزءٍ فهارسه الخاصة، على أن تأتي فهارس عامة في ختام الموسوعة، كما نُؤْثِر التمييز بين المصادر والمراجع في فهرس المصادر والمراجع، حيث نجد(اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، الجزء، والطبعة، ودار النشر، ومكان النشر، وسنة النشر).

6 . الدِّراسة العلمية:

تُعَدُّ الدِّراسة العلمية خلاصة تجربة المُحَقِّق لمعايشة المخطوط، تحيط بالبحث والتحليل شخصية المؤلِّف وتقييم الكتاب، من خلال:

أ . التعريف ببيئة المؤلِّف سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ب . ترجمة للمؤلِّف ترجمة وافية وفق مصادرها، ببيان اسمه، وكُنيته، ونِسبته، واسم شُهرته، وأسرته، وقبيلته، ونشأته العلمية والأخلاقية، ومكانته العلمية وآثاره، والتعريف بشيوخه وتلامذته، ليختم بمولده ووفاته، ومكان قبره.

جـ . تعريف عام بموضوع الكتاب، ومقارنته بما قبله وبعده من مؤلَّفات مماثلة، فضلا عن بيان مضامينه، وتحقيق نِسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، وسبب تأليفه، ومحتوياته، ومصادره، ومحاولة تقييمه من حيث طريقته في الأسلوب والشَّرح، وطريقته في الصِّياغة والاقتباس، حتى يتمكَّن للمُحَقِّق من تقويم الكتاب.

الفرع الثّاني: أنماط وضوابط عمل المُحَقِّق

---

[2]بالإضافة إلى الفصلة، والفصلة المنقوطة، ونقطة الوقف، وعلامات الاستفهام، فإن المحقِّقين يستعينون بعلامات التنصيص التي يوضع بينهما كل قول أخذ بالنّص، وقد يوضع بينهما اسم الكتاب تمييزا له عن غيره، والأقواس المزهّرة، حيث توضع بينهما الآيات القرآنية، ... إلخ، ينظر: عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص261.

[3]مخيمر صالح يحي، تحقيق التُّراث: ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، تحقيق التراث الرُّؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التُّراث العربي الإسلامي، إعداد وتَحرير: الدّروبي محمد محمود، ج: 1، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، 2006.ص74، 75.

بعد معرفة المُحَقِّق للتصوُّر الصّحيح لمهمة التحقيق، من خلال تقصِّي مراحله، خاصة عناوين المخطوطات ومدى قيمتها، أدرك مدى أهمية أنماط وضوابط التحقيق:

البند الأوّل: أنماط التحقيق[1]

يتَّجه عمل المُحَقِّق أكثر في عملية التحقيق على أنماط من جانبها الأكبر، وهو الارتكاز على المخطوطات ذات النُّسَخ المتعدِّدة، بيد أنّ المجال مُتَّسع بعد تحديده لنوع الوثيقة، كالتحقيق القائم على أصول محدَّدة وكاملة (النّمط المألوف)، والتحقيق القائم على الانتخاب، ويأتي هذا النّمط عندما تكون مادة الكتاب موسوعية، فيلجأ المُحَقِّق لاعتبارات إلى أخذ زاوية بعينها من أجل تحقيقها ونشرها.

أما التحقيق القائم على جمع آثار جماعة، أو قبيلة، أو فن من الفنون، فإنه لا يرتكز على كتاب معيَّن، وإنما الغوص في بطون المدوّنات المخطوطة، وحتى المطبوعة، من أجل فحصها، واستخراج ما فيها من نصوص.

البند الثّاني: ضوابط عَمَل المُحَقِّق

يُراعى ضوابط تحقيق المخطوط، سواء كان من نُسخة واحدة، أو عدة نُسَخ، شريطة أن ترقى كُلُّ النُّسَخ إلى مرتبة الأصول الخطِّيَّة:

1 . تحقيق المخطوطة ذات النُّسخة الواحدة[2]:

إذا تيسَّر للمُحَقِّق الحصول على نُسخة واحدة خطِّية، أو عدد الأوراق المراد تحقيقها، سواء كانت بخطِّ المؤلِّف، أو منقولة عن نُسخة المُؤَلِّف، أو فرعها وفرع فروعها، فوَجَبَ أن تكون النُّسخة واضحة، غير مُسوَّدَة[3]، وذات قيمة علمية.

2 . تحقيق المخطوطة ذات النُّسَخ المتعدِّدة:

---

[1] عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص208، 209.

[2] الاعتماد على تحقيق هذا النّوع من الأنماط، لا يخلو من مزالق يقع فيها المُحقِّق دون قصد منه، ذلك أنّ: « الاعتماد على نسخة واحدة في التحقيق، شيءٌ يرفضه علماء الفيلولوجيا اليوم، فالأوْلى بعمل من هذا القبيل، أن يسمّى تصحيحًا، لأنّ النُّسخة الفريدة ليس من شأنها أن تخضع للأساليب الحديثة في نقد النُّصوص ». ينظر: شوقي بنبين، المرجع السابق، ص24.

[3] تُعَرَّف المُسَوَّدَة: « بِمَا يَشِيعُ فيها من اضطرابٍ في الكتابة، واختلاطِ الأسطر، وتَرْكِ البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المَحْوِ والتغيير ». وبالتالي فإنّ نص أيّة مُسَوَّدة لا يصلح اعتمادا في التحقيق، مع وجود نصّ المبيضة إلاّ بشروط:

أ . إذا لم يصل إليها من النّص المبيض إلاّ قطعة، أو قطعًا.

ب . إذا وصل إلينا نصٌّ مبيض مخروم، أو كامل في نسخة واحدة فقط.

جـ . إذا أغفل المؤلّف فصولاً في المُسَوَّدَة، ولم يوردها في مبيضته.

د . إذا لم يصل إلينا من النّص، إلاّ المُسَوَّدة.

ينظر: قاسم السّامرائي، المرجع السابق، ص91. عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، المرجع السابق، ص215.

يُراعَى في تحقيق المخطوطة ذات النُّسَخ المتعدِّدة (عدم وجود النُّسخة الأم)، بأن تكون مُرَتَّبة وفق نظام مُعَيَّن، والمبدأ العام أن تُقدَّم النُّسخة ذات التاريخ الأقدم، أو التي عليها خطوط العلماء.

الفرع الثّالث: تطوير صناعة التحقيق

يمكن الإشارة إلى تطوير صناعة التحقيق، من خلال ما تقدَّم من مفهوم الكتاب المُحَقَّق، ضرورة تمكين المُحَقِّق من الأصول العلمية المتّصلة بالتحقيق، وفق الاختصاص، إذ يكون المُحَقِّق خبيراً بمادته، مُمَكِّنًا لفنٍ واحد.

مع الإشارة إلى عملية الوصف المادي للمخطوط من طرف المُحَقِّق، حتى يفي المفهرس المكتبي المعاصر علاقته بالمُحَقِّق، لإخراج النّص التُّراثي إخراجا فنياً، وتسهيل القارئ أولوية الاعتماد على المطبوع (وراقياً . الكترونياً) من المخطوط.

ذلك أن بعض التحقيقات أخذت على عاتقها زخرفة المطبوع، والغلاف المُلَوَّن، وعنونته بصيغة « دراسة تحقيق »، من أجل تحقيق أهداف معيَّنة، خاصة إذا تعلَّق الأمر بالطّبعات التجارية للكتاب الواحد.

بيد أنّ محاولة ضبط مسألة إعادة تحقيق المنشور (التي بيَّنت نشراتها بلوغ أدنى مستويات منهجية التحقيق العلمي الدقيق)، تعاوناً مع المؤسَّسات والمخابر العلمية المتخصِّصة، بفحص الأعمال المُحَقَّقة، وتقديم مسوِّغات لتحقيقاتها، يجعل من المُحَقِّقِ المنشور ما هو مفيد، وعاملاً لا يبعث بشيء من الأسى للقارئ. فضلا عن ضرورة التنبيه إلى الأعمال المُحَقَّقة التي بلغت مستوى التحقيق، وتقديم عدد كبير من نشراتها تعاوناً مع دور النشر، شريطة وضع أسس وقواعد محكَّمة لنشر التراث.

المطلب الثّالث: تمحيص وتصحيح الأنموذج:

صدر عن مخبر المخطوطات بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية . قسم علم المكتبات . بجامعة الجزائر سنة: 2004م، تحقيق مصنّف « الدُّرَر المَكنُونَة في نَوازِل مازونة ».

وقد أسعدني صدور هذا النشر، فسعيتُ إلى الحصول على ما يُمكنني الحصولُ عليه من أجزائه التي صدرت، فظفرتُ بأجزائه المختلفة، خاصة منها الجزء الأوّل، حيثُ المسائل المراد تحقيقها[1].

بَيْدَ أنّ قراءتنا . مع التمحيص والتصحيح . في الجُهد المبذول في التّحقيق دوّنت ما يلي:

---

[1] دراسة وتحقيق: بركات إسماعيل (من مسائل الطّهارة إلى مسألة النّزاع بين طلبة غرناطة).

أوّلاً: التّقديم

من المتعذِّر تلمُّس مسار واحد حول « التّقديم » عند المُحَقِّقين في العصر الحديث، فبعضهم يعتني بالمؤلِّف والكتاب على قدر من التفصيل، والآخر يُهمل المؤلِّف، ويكتفي بالتنويه بالكتاب.

والحقُّ أنّ المُحَقِّق قد أهمل هذا وذاك، على اعتبار أنّ مهمة التّحقيق عنده توقّفت عند حد بناء النّص من غير توضيح.

وما يؤكِّد ذلك أنه اكتفى بتناول حياة المؤلّف من حيث نَسَبِهِ في صفحة[2]، وعصره السِّياسي في صفحتين[3].

متناسيًا الحديث عن حياته العلمية، في إشارة إلى البيئة الثقافية التي مكَّنت المؤلِّف من التحصيل، خاصة خلال ولاية السُّلطان أبي العبّاس أحمد العاقل (834 . 866هـ/1431 . 1462م)[1].

وفي استقراء مُصَنَّف المؤلِّف، وما كتبه عنه مُترجموه[2]، ما يكشفُ عن مكانته العلمية، بوصفه فقيها وقاضيا أرّخ لحوادث زمانه، وأبرز مدى انعكاسات الأوضاع السِّياسية على الجوانب العلمية خلال تلك الفترة.

وعلى المستوى الدِّيمغرافي ثَمَّة صفحة[3] يتيمة أفردها المُحَقِّق لمدينة مازونة، ذكرت موقعها وتاريخ تشييدها، وهو وصفٌ يفتقر إلى التّفاصيل الدّقيقة، مع أنّ في الكثير من المصادر

---

[2]الدّرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: حساني مختار، ج1، ص9.

[3]المصدر نفسه، ج1، ص10.

[1]اعتلى عرش تلمسان سنة: 834هـ/1431م، وكان عهده الذي دام: 32 سنة، عهد استقرار نسبي، تميَّز بازدهار الحياة الفكرية، وإصلاح أحوال الأوقاف التي كانت تستغلُّ لفائدة المشاريع الدينية والتعليمية والاجتماعية، كترميم ما تلاشى من المدرسة التاشفينية، وتشييد مسجد الحسن بن مخلوف الرّاشدي، وبناء مدرسة أبركان، وبناء مسجد الشّيخ السُّنوسي، وغيرها من المشاريع. ينظر: ابن أبي الضيّاف أحمد (ت 1291هـ/1884م)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربي للكتاب، بيروت، 1999، ج1، ص184. التّنسي محمد بن عبد الجليل (ت 899هـ/1493م)، نُظم الدُّر والعقيان في بيان شرف بني زيّان، تحقيق وتعليق: محمود بوعياد، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص247 . 249. محمد بن رمضان شاوش، باقة السُّوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيّان، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1995، ص113.

[2]ينظر: التنبكتي، النيل، ص637. التنبكتي، الكفاية، ج2، ص281. الحفناوي، المرجع السابق، ج1، ص189. مخلوف، المرجع السابق، ص265.

[3]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص10.

والمراجع[4] ما يفصح عن تمدين المدينة، وأهميتها الجُغرافية، فضلاً عن تأسيسها كحاضرة[5] احتضنت هيئة علمية ذات مستوى عالٍ، ومؤسّسات علمية متنوِّعة كالكتاتيب والزّوايا والمساجد والمدارس.

وينسحب الأمر انسحابًا جزئيًا على الكتاب، فَذَكَرَ أهم نُسَخِه[1] دون وصفها، من حيث: تاريخ النّسخ، وعدد الأوراق، والمقياس، والمُسَطَّرَة، وعدد الكلمات في السّطر، ثم بداية المخطوط ونهايته، مكتفيًا بذكر عنوان الكتاب، ومكان تواجده، وبعض الملاحظات المدوّنة عليه.

وتكشف بعض الصفحات[2] ما يُحسب للمحقِّق عن جهده في التعريف بالكتاب، من حيث مصادره، وتحديد مفهوم بعض المصطلحات المتعلِّقة بالنّوازل.

أما التأكُّد من عنوان الكتاب، وتحقيق نِسبَتِه لمؤلِّفه، فهو ما لم يواكب عملية التّحقيق، بل وقع له خلل في نِسبَة الكتب، والخلط في الأسماء، حيث ورد في مقدِّمته[3] أنّ المؤلِّف له كتاب آخر في التوثيق . وهذا خطأ . وإنّما الكتاب لوالده أبي عمران موسى بن عيسى بن يحيى

---

[4]ينظر: الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت 558هـ/1162م)، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق: محمد حاج صادق، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983، ص172. ابن حوقل، أبو القاسم بن حوقل النّصيبي(ت حوالي: 368هـ/978م)، كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص86. الزياني أبو القاسم، التُّرجمانة الكبرى، تحقيق: الفيلالي عبد الكريم، د.م، 1967، ص48. الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السّهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي البوعبدلي، المؤسسة الوطنية للكتاب والفنون المطبعية، وحدة الرغاية . الجزائر، 2007، ص55. المراكشي عباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام، ط: 1، المطبعة الجديدة، فاس، 1937، ج3، ص237. مؤلِّف مجهول . كاتب مراكشي من كتّاب القرن (6هـ/12م)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، د.ت، ص134. هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، ترجمة: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ج1، ص231. الوزّان حسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج2، ص36. جنان الطاهر، مازونة عاصمة الظّهرة، ط: 1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص30.

– Moulay Belhamissi, Mazouna, P: 13 – 19 – 28 – 34 – 39. MarmolCarvjal, Description generaldeAfrica, Paris, 1967, P: 254. AtallahDhaina, les etats de l`occident Musulman au XIII. XIV et XV siecles, Alger, 1984, P: 91.

[5]بلغيث، المرجع السابق، ص116، وما بعدها.

[1]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص15 . 16.

[2]المرجع نفسه، ج1، ص17 . 27.

[3]المرجع نفسه، ج1، ص35.

المغيلي المازوني (ت 833هـ / 1429 . 1430م)[4] والموسوم بعنوان « الرّائق في تدريب النّاشئ من القُضاة وأهل الوثائق »[5].

وقد عبَّر عن ارتياحه إلى النتيجة التي توصّل إليها من تقديمه بقوله: « إنّ عملنا هذا مُوَجَّه بالدَّرَجَة الأولى للطلبة والباحثين، لدراسة ما تحتويه هذه النّوازل حسب الاختصاصات المتعددة... »[6]، إلاّ أننا لا نتّفق مع المحقِّق إزاء ما قدَّمه من حيث « التّقديم »[7].

ثانيًا: التّحقيق

لا شكّ أنّ المخالفات المنهجية التي رصدها في قسم التّحقيق، تحمل أدلّة واضحة على اضطراب عَمَلِه في التّحقيق، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

المخالفة المنهجية الأولى:

وضع نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية[8] النُّسخة الأم في إخرج النّص، مع إشارته بأنها مبتورة المقدِّمة، وكثيرة الأخطاء: « مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر الذي يتألّف من جزأين يتضمن نقصًا في البداية، فهو خال من المقدِّمة التي نجدها ببعض المخطوطات الأخرى، كما تكثر فيها الأخطاء... »[9].

وهذا يعني أنه لم يقابل بين النُّسخ المعتمدة في التّحقيق، فعَدَلَ عن النُّسخ الأخرى[1] والتي بعضها جديرة بأن تحلَّ في المرتبة الأولى لإخراج النّص، من حيث قِدَم تاريخ نسخها، وضبطها ووضوحها، وكمالها.

---

[4]ينظر: التنبكتي، الكفاية، ج2، ص250. الحفناوي، المرجع السابق، ج2، ص583. مخلوف، المرجع السابق، ص265.

[5]يندرج ضمن كتب النوازل والأحكام، وقد نوّهت إحدى الدراسات التاريخية بأهميته في كتابة التاريخ الاجتماعي للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، خصوصًا فترة ضعف الدولة الزيانية. ينظر: بوبة مجاني، المرجع السابق، ص148 . 149.

[6]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص35.

[7]عَرَضَ الفضلي عبد الهادي في كتابه « تحقيق التُّراث » للدِّراسة العلمية، وما ينبغي أن تشتمل عليه، ذكر منها:

أ . تعريف عام بموضوع الكتاب.

ب . مقارنة الكتاب بما قبله، وما بعده من مؤلّفات مماثلة.

جـ . تعريف بالمؤلِّف تعريفًا وافيًا، مع ذكر مصادر ترجمته.

د . بيان بمضامين الكتاب.ينظر: الفضلي عبد الهادي، تحقيق التُّراث، ط: 1، مكتبة العلم، جدّة، 1982، ص214.

[8]الدّرر المكنونة في نوازل مازونة، مخ، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 1335 . 1336.

[9]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص15.

[1]عددها خمس نُسخ (حسب اطلاعنا) وهي حسب الجول الآتي:

الخزانة	المكان والولاية
الشيخ المهدي البوعبدلي	بطيوة . وهران
أولاد سيدي خليفة الحسيني	ميلة

وبعدما تقيَّد المحقِّق بالأصل، أو بمادة النُّسخة الأم[2]، ضَرَبَ صفحًا عمّا قد يكون من صُنوف الزِّيادة، أو اختلاف الصِّياغة للتنبيه عليها بتوثيقها على هامش الأصل.

المخالفة المنهجية الثّانية:

لم يضبط النّص ضبطًا تامًا[3] حيثُ أهمل الأسلحة اللاّزمة للإخراج، ومن ذلك على سبيل المثال: ما جاء في نشره من قول المؤلِّف: « سئل الشيخ سيدي أحمد بن زاغ عن قول ابن الحاجب: ويلحق به المتغير بما لا ينفك عنه يلزم عليه **ظهور به** المتغير باللبن **مثالان** الماء...»[4].

بينما قراءتها المتأنِّية، مع الضّبط من « النُّسخة الأم »: « سُئِلَ الشَّيخ سِيدِي أحمد بن زَاغ عَن قَولِ ابن الحاجب: ويُلْحَقُ بِهِ الْمُتَغَيِّر بِمِا لاَ يَنفَكُّ عَنْهُ يَلزمُ عَلَيْهِ **ظُهُورِيَّة** الْمُتَغَيِّرِ **بِاللَّبَنِ مَثَلاً لأَنَّ** الْمَاءَ...».

وقوله: « ويلحق به المتغير بما يلازمه تلازما أكثر **يا** فقوله بما لا ينفك **آثارة** إلى التلازم لأن عدم **الأنفكاك** تلازم... »[1]، بينما أصلها: « ويُلْحَقُ بِهِ المُتغيِّرُ بِما يلازمه تلازمًا **أكثريًا**، فقوله: بِما لا ينفَكُّ، **إشارة** إلى التَّلازم، لأنَّ عدم **الإنفكاك** تلازم... ».

الشيخ محمد بن عبد الرحمان	زاوية كنتة . آن زغمير . أدرار
الشيخ البوزيدي	زاوية القرقور . باتنة
العامة بالرباط	المملكة المغربية

[2]يتّفق كثير من الدّارسين على ترتيب النُّسخ وفقًا لنظام معيّن:

أ . نسخة المؤلِّف.

ب . النُّسخة المنقولة عنها، ثم فرعها وفرع فروعها... إلخ.

جـ . إذا اجتمعت نسخ مجهولات سلسلة النّسب كان ترتيبها محتاجًا إلى صدق المحقِّق، والمبدأ العام أن تقدّم النُّسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

د . الكاملة أفضل من النُّسخ الناقصة.

هـ . الواضحة أحسن من غير الواضحة.

و . النُّسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل.

ينظر: الطرابيشي مطاع، في منهج تحقيق المخطوطات، ط: 1، دار النشر، بيروت، 1983، ص36. صلاح الدِّين المنجد، المرجع السابق، ص13. عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص232. الفضلي عبد الهادي، المرجع السابق، ص104.

[3]يقول الباحث بشار عواد معروف عن أهمية هذا الجانب بقوله: « وقد صِرتُ في السنّوات الأخيرة مقتنعا أنّ ضبط النّص بالحركات، من أكثر الأمور أهمية في تحقيق النُّصوص ». ينظر: معروف بشار عواد، ضبط النّص والتعليق عليه، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1982، ص18. عبد السلام محمد هارون، المرجع السابقن ص78 . 79.

[4]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص39.

[1]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص39.

وقوله أيضا: « وأما أواني الصفر ونحوها بالقياس إن يضر **المتغير** بها ولكن **عارضا** فيها **لضرورة** العامة **أن** استعمال الماء فيها لتسخينه... »[2]، وأصلها مع الضّبط: « وأمَّا أوانِي الصَّفْر ونَحوها بالقياس، أن يضُرَّ **التغيير** بِها، ولكن **عارضنا** فيه **الضّرورة** العامَّة إلى استعمال الماء فيها لتسخينه... ».

وما يتعلّق بإهمال بعض النُّصوص، فقوله مثلاً[3]:«ومقتضى السؤال أن الأصوليين يقولون ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب، وقراءة الفاتحة فِي الصلاة واجبة ولا يتوصل إليها إلا بالسر أو بالجهر، ولم يقل أحد من الفقهاء بوجوبهما، فما الجواب على ذلك؟ فوقعت عن ذلك أجوبة نظما ونثرا، **فأجاب بعضهم نظما فقال:**

أما على تسليم ما أبديته فلسانك التحريك فيه واجب
وهو الموصل والصفات توابع والحكم للمتبوع أمر غالب
وإذا نظرت نصوصهم وفهمتها ألفيتها والشك عنها جانب
هم قيدوا ما رمت أنت خلافه والقيد لا يدنو إليه الواجب
هذا جواب مقصر في فهمه لكنه عند الاكابر صائب

بينما الأصل: « ومقتضى السُّؤال: أنَّ الأصوليين يقولون: ما لا يتوصَّل إلى الواجب إلاَّ به، فهو واجب، وقراءة الفاتِحة فِي الصّلاة واجبة، ولا يتوصّل إليها إلاّ بالسِّرِّ، أو بالجهر، ولَم يقل أحد من الفقهاء بوجوبِهما، فما الجواب عن ذلك؟ فوقعت عن ذلك أجوبة نَظْمًا ونَثْرًا، **فمن ذلك قول بعضهم**[4]:

يَا قَائِلاً مَا لاَ يَتِمُّ بِدُونِهِ فِعْلُ الْوُجُوبِ فَذَاكَ عِنْدِي وَاجِبُ
مَاذَا تَقُولُ لِمَنْ أَتَى مُسْتَرْشِدًا بِسُؤَالِهِ هَلْ مُخْطِئٌ أو صَائِبُ
أَمُ الكِتَابِ فَرِيضَةٌ وَوصُولُهَا بالسِّرِّ أو بالجَهْرِ ضَرْبٌ لاَزِبُ
والفُقَهَاءُ يَقُولُ كُلٌّ مِنْهُمْ هِيَ سُنَّتَانِ فَأَيْنَ أَيْنَ الْوَاجِبُ
فَأَرِحْ بِفَضْلِكَ مُشْكِلاً هَامَتْ بِهِ أَفْكَارُ مَنْ هُوَ سَائِلٌ وَمُجَاوِبُ

وأجاب بعضهم:

أَمَّا عَلَى تَسْلِيمِ مَا أَبْدَيْتَهُ فَلِسَانُكَ التَّحْرِيكُ فِيهِ وَاجِبُ

---

[2]المرجع نفسه، ج1، ص41.

[3]المرجع نفسه، ج1، 190.

[4]حذف كل الأبيات الشعرية الأولى من قوله: يَا قَائِلاً مَا لاَ يَتِمُّ بِدُونِهِ...

إلى آخر الشطر الأخير من قوله: أَفْكَارُ مَنْ هُوَ سَائِلٌ وَمُجَاوِبُ

وَهُوَ المُوَصِّلُ وَالصِّفَاتُ تَوَابِعٌ وَالْحُكْمُ لِلْمَتْبُوعِ أصل غَالِبُ
وإذا نَظَرْتَ نُصُوصَهُمْ وَفَهِمْتَهَا أَلْقَيْتَهَا وَالشَّكُّ عَنْهَا جَانِبُ
هُمْ قَيَّدواْ مَا رُمْتَ أَنْتَ خِلاَفُهُ وَالْقَيْدُ لاَ يَدْنُو إِلَيْهِ الْوَاجِبُ
هَذَا جَوَابٌ مُقَصَّرٌ فِي فَهْمِهِ لَكِنَّهُ عِنْدَ الأَكَابِرِ صَائِبُ

أما فيما يتعلّق بالضّبطين النّحوي والصّرفي، فضلا عن علامات التنصيص[1]، فإنّ المحقّق لم يبذل جهدًا ملحوظًا فيه، ولا يحتاج القارئ للتأكُّد من ذلك سوى أن يقلِّب صفحات المطبوع.

المخالفة المنهجية الثّالثة:

قلّة عنايته بالتوثيق مما أفقد عمله كثيرًا من قيمته العلمية، ذلك أنّ المصادر التي ورد فيها متن المؤلِّف، هي الوثائق التي يسوقها المُحَقِّق على صحّة النّص الذي يحقِّقُه[2].

ففضلاً عن إغفاله ذكر المصادر، لم يقتض إحالة الاقتباس إلى الهامش، بذكر:(عنوان الكتاب، ومؤلِّفه، والجزء، والطبعة، ودار النشر ومكانها، وسنة النشر، والصفحة التي وجد فيها النّص).

ففي (10/1) من نشره: « تقع مدينة مازونة جنوب سلسلة جبال الظّهرة... »، اكتفى بالإحالة التالية: (ابن خلدون، العبر، مج7، ص91، 92 . 95).

وفي نفس الصفحة: « واعتبرت فيما بعد من بين حواضر هذه الإمارة المتمثلة في تنس... »، اكتفى بالإحالة (مولاي بلحميسي، المرجع السابق، ص 12)، مع أنّ المرجع لم يسبق ذكره.

وفي الصفحة (27/1): « فتعريف الفتوى يتمثل في أنها أخبار الحكم الشرعي يتعلق بالمعاملات والعبادات أو قواعد الأخلاق... »، أغفل المحقِّق الإحالة تمامًا.

والغريب في الصفحة (33/1): « يعتقد أن نوازل مازونة ألّفها صاحبها في عهد المتوكِّل الذي كان شجَّع على حركة التأليف... »[3].

---

[1]حيث أنّ استعمال الخطّين العموديين (||)، لحصر كل زيادة تضاف من كل نسخة غير النُّسخ المعتمدة، والقوسين المكسورين (<>)، لحصر ما يضيفه المحقِّق من عنده، والقوسين المربّعين ([ ])، لحصر ما يضاف من نصوص .ينظر: المنجد صلاح الدين، المرجع السابق، ص23.

[2]رمضان عبد التواب، المرجع السابق، 163.

[3]أحال إلى الهامش بقوله (وعن ونشريس. أنظر ابن مريم البستان، ص276).

وما ورد في الصفحة (276) من . البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان . ترجمة لفقيهين، الأول محمد بن عبّاد الكبير الراشدي، والثاني محمد بن يحيى بن موسى المغراوي التلمساني.

ويمضي المحقِّق على هذا النحو في قسم التّحقيق من حيث اختلاف النُّسخ، فجاء في نشره قول المؤلِّف: « لأنّ الماء ومُغَبِّرُه حينئذٍ لا ينفكُّ أحدُهما عن الآخر... »[4]، حيث أغفل إحالة القول بأنه من باب السّقط في إحدى النُّسخ[5].

ونفس الشّيء يقال عمّا ورد في الصفحة (47/1): « ومن مفهوم قول ابن مَسلَمَة: المُحَرَّمُ المسفوح، وذلك لا يدلُّ على الطّهارة. لأنّ إعادة الصّلاة من اليسير... ».

وفي الصفحة (40/1) من نشره: « لأنّ الماء لا ينفكُّ عن جنسِ الأرض »، بينما وردت في إحدى النُّسخ من قول المؤلِّف: « لا ينفكُّ جنسُ الماء عن جِنسِه، لأنّ الماء لا ينفكُّ عنه غالبًا... ».

وقوله: « أورد الإمام الحافظ أبو علي ناصر الدين على قول ابن الحاجب: المياه. إلا وهو أن قال مراد التقسيم ألا وهو أن قال مراد التقسيم إلا هو إن كان بمجموع المياه... »[1].

فيلاحظ تكرار قوله: « إلا وهو أن قال مراد التقسيم... »، وصيغتها مع الضّبط الصّحيح من النُّسخة الأم: « أوردَ الإمام الحافظ أبو علي ناصر الدِّين على قولِ ابن الحاجب: المياه أقسام. سؤالاً، وهو أن قال مورد التّقسيم إن كان مجموعُ المياه... ».

وإذا تَمَّت مقابلتها مع إحدى النُّسخ على سبيل المثال[2] في حالة اعتبار النّسخة التي اختارها أصلاً، فإن إحالة الاختلاف تكون كالآتي: لفظتي « أقسام » و« سُؤالاً » من باب الزيادة في النُسخة المِثال، ولفظة « مُرادُ » في الأصل وردت « مَورِدَ » في النُسخة المثال، وكل هذا لم يقم المحقِّق به.

ولفظة « سُئِلَ » في نشره[3]، وردت في إحدى النُّسخ[4]: « سألتُ »، وكذا لفظة « المُلحق »[5] وردت في إحدى النُّسخ[6]: « اللاَّحِق » و« اللَّحق »[7]، وسقطت لفظة « المُعتَرَف » في إحدى النُسخ[8]، بينما وردت في نشره[9].

---

[4]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص39.

[5]نسخة زاوية كنته . آن زغمير . أدرار.

[1]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص43.

[2]نسخة المهدي البوعبدلي . بطيوة . وهران.

[3]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص39.

[4]نسخة زاوية القرقور . باتنة.

وقد توخّينا الاستقصاء في باب هذه المُخالفات دون إطالة العرض، ذلك أنّ أغلب صفحات نشره بحاجة إلى استكمال تخريج صحّة النّص، وذكر اختلاف النُّسخ والألفاظ.

ويحتاج النّص من المُحَقِّق أن يعين القارئ على الاطمئنان للنّص، وإماطة ما يكتنفه من غموض، ذلك أن: « الأصل في إخرج النّص أن ينظر المحقِّق فيه وفيما حوله... وأن يكشف آثاراته وأن يبيِّن إشاراته، وأن يدلّ على المنازع صدّ عنها...»[10].

ولكن هذا العون لم يتم من طرف المحقِّق، فانعدم ذيل المتن من الحواشي، سواء تعلّق الأمر بِعِزْوِ الآيات القرآنية[1]، وتخريج الحديث النّبوي الشّريف[2]، أو شرحٍ للمصطلحات الغامضة[3] أو ترجمةٍ للأعلام[4] وغيرها.

المخالفة المنهجية الرّابعة:

غياب المصادر والمراجع المعتمدة في الدِّراسة والتّحقيق[5].

المخالفة المنهجية الخامسة:

لا وجود إطلاقًا لفهارس فنية توضيحية لمتن النّص، باستثناء فهرس الموضوعات لكُلِّ أجزاء قسم التّحقيق.

وإذا كانت الفهارس تعكس مادة المخطوط المُحَقَّق، فإننا نؤكِّد مع النّظر إلى ما ورد في نشره: « سيصدر الجزء الأخير المتعلِّق بكتاب الجامع مع الفهارس والآيات القرآنية والأحاديث النبوية وجداول الأعلام والأماكن مع تراجم للعلماء الذين ورد ذكرهم في نوازل مازونة »[6]، أنّ المحقِّق قد فاته ما يلي:

---

[5]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص43.

[6]نسخة خزنة الشيخ الحسيني . ميلة.

[7]نسخة المهدي البوعبدلي . بطيوة . وهران.

[8]نسخة زاوية كنته . آن زغمير . أدرار.

[9]حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص40.

[10]معروف بشار عواد، المرجع السابق، ص6.

[1]ينظر على سبيل المثال لا الحصر: حساني مختار، المرجع السابق، ج1، ص45 . 47 . 49 . 50 . 59 . 90 . 91 . 153 . 154 . 199 . 232 . 241 . 262 . 321 . 367 . 373 . 379.

[2]المرجع نفسه، ج1، ص (58 . 60) . 76 . 79 . 91 . 92 . (121 . 123) . ص(132 . 134) . 139 . 243 . 256 . 263 . 306 . ص(325 . 327).

[3]المرجع نفسه، ج1، ص39 . 41 . 61 . 114 . 182.

[4]المرجع نفسه، ج1، ص39 . (41 . 45) . 50 . 51 . 53 . 54 . (56 . 59) . 62 . 63 . 65 . 119 . 122 . 123 . 125.

[5]أنظر: كل أجزاء المنشور.

[6]حساني مختار، المرجع السابق، ج3، ص368.

1 . فهرس الآيات القرآنية.

2 . فهرس الحديث النبوي الشريف.

3 . فهرس القواعد والضّوابط الفقهية.

4 . فهرس الشّعر والنظم.

5 . فهرس التعريفات اللُّغوية والاصطلاحية.

6 . فهرس الأعلام.

7 . فهرس الأماكن والبلدان.

8 . فهرس المجموعات.

9 . فهرس المصادر والمراجع.

ثالثًا: مُسَوِّغات إعادة التّحقيق

لتوضيح مفهومنا للكتاب المُحَقَّق أردنا ضبط قاعدة بيانات (مسوّغات)[1] لإعادة تحقيقه، مؤكّدين على أنّ مسوّغ التّحقيق الأوّل، هو المسوّغ الأساسي، من خلال الجدول الآتي:

اسم الكتاب	الدُّرر المكنونة في نوازل مازونة
المؤلّف	أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحيالمغيليالمازوني(ت 883هـ/ 1478م)
المحقّق	حساني مختار
صيغة التحقيق	تحقيق
دار ومكان النشر	مخبر المخطوطات . قسم علم المكتبات . كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية . جامعة الجزائر
السنة	2004
مسوّغ التحقيق 1	الحاجة إلى تحقيق علمي
مسوّغ التحقيق 2	اكتشاف مخطوطات جديدة على قدر من الأهمية
قسم الدّراسة	✓
تخريج الحوالي	✓
تعليق	✓
فهارس	✓
المقابلة بين النسخ	✓

رابعًا: النتائج

---

[1] حسن خَميس الملخ، مسوّغات إعادة تحقيق التُّراث فِي ضوء قوانين الملكية الفكرية: الكتب اللُّغوية أنمُوذجًا، تحقيق التُّراث الرُّؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التُّراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: الدّروبِي محمد محمود، ج: 1، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، 2006، ص94، 95، 96.

أمكن التوصُّل من خلال الدِّراسة المقدَّمة لمنهج تحقيق التراث الجزائري في قراءة لعمل المُحَقِّق وتطوير صناعة التحقيق، إلى ما يلي:

. ضرورة امتلاك المُحَقِّق الأكاديمي أصول وقواعد التحقيق العلمي، من أجل استنطاق النّص المخطوط، وقراءته قراءة إنتاجية، يهدفان إلى بناء معرفة جديدة حول النص.

. محاولة المقاربة بين قواعد ضبط النّص عند القدامى، وعند المحدَثين، من أجل التجديد في مناهج التحقيق.

. محاولة تطوير العمل في المؤسّسات العلمية الأكاديمية، فيما يتعلَّق بتحقيق المخطوطات، وفتح تخصُّصات، ومعاهد مُكوِّنة ومؤهِّلة في هذا المجال، وإقامة ملتقيات وندوات، يكون الهدف من ورائها توسيع مفهوم مناهج تحقيق النُّصوص ونشرها.

. ضرورة العناية بالتُّراث المحلي (الزوايا) ، جمعاً وفهرسة وتحقيقاً، ومحاولة التعريف به بشتّى الوسائل العلمية.

. تحديد ضوابط النشر، وحماية حقوق المؤلِّف (المُحَقِّق) بالتعاون مع دور النشر، مع ضرورة الإخراج الفني التُّراثي المطبوع وتحريره.

. ضرورة اعتماد صيغة موحّدة بين مخابر البحث في نشر التُّراث على مستوى الجامعات الجزائرية.

. توجيه اعتماد الصِّيغة الموحّدة إلى ذوي الاختصاص في التّحقيق، مع التكوين في هذا المجال.

كما تبدّى لنا من خلال ملحوظتنا العلمية لنموذج التحقيق ما يلي:

. تقديمه مُبتَسَر لا يكشف عن شيء من أبعاد الكتاب المنشور.

. لم ينظر قواعد وأصول التّحقيق العلمي في إخرج النّص.

. تورّم في استبدال خط اليد بخط الطّبع.

. تسرّع في إخرج النّص.

. لم يتقن صناعة الإخراج الفنِّي لنشره.

. يمكن تصنيف طبعة نشره من الطبعات (النصف العلمية).

. الاعتماد على مخطوطة واضحة أولى من نشره.

مصادر ومراجع الموضوع:

أوّلاً: المخطوطات

1 الصباغ أبو عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد بن علي القلعي (كان حيا سنة 962هـ/1554م)، بُستان العارفين الأزهار في مناقب زمزم الأخيار ومعدن الأنوار سيدي أحمد بن يوسف الرّاشدي النّسب والدّار، مخ، الخزانة العامة بالرباط، رقم: 243/ك.

2 . أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازونِي (883هـ/1478م)، الدُّرر المكنونة فِي نوازل مازونة، مخ، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 1335 . 1336.

ثانيًا: المصادر المطبوعة

1 .أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازونِي، الدُّرر المكنونة فِي نوازل مازونة، تَحقيق: حساني مُختار، مِخبر المخطوطات . قسم علم المكتبات . جامعة الجزائر، 2004.

2 .أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي (ت 914/1508م)، المنهج الفائق والمنهل الرّائق والمعنى اللاّئق بآداب الموثِّق وأحكام الوثائق، تحقيق: عبد الرحمان بن حمود بن عبد الرحمان الأطرم ج1، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

3 . ابن أبي الضيّاف أحمد (ت 1291هـ/1884م)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، ج1، الدار العربي للكتاب، بيروت، 1999.

4الإدريسي أبو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن عبد الله (ت 558هـ/1162م)، المغرب العربِي من كتاب نزهة المشتاق، تَحقيق: مُحمّد حاج صادق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

5التنبكتِي أحمد بابا (ت 1036هـ/1626م): نيل الإبتهاج بتطريز الدِّيباج، إشراف وتقديم: الهرّامة عبد الحميد عبد الله، ط: 1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس . ليبيا، 1989.

. كفاية المُحتاج لِمعرفة من ليس فِي

الدِّيباج، تَحقيق: علي عمر، ط: 1، مكتبة الثقافة الدِّينية، القاهرة، 2004.

7التّنسي مُحمّد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت 899هـ/1493م)، نظم الدُّر والعقبان فِي بيان شرف بنِي زيّان، تَحقيق وتعليق : مَحمود بوعياد، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

8. الحفناوي أبو القاسم مُحمّد بن أبِي القاسم الدِّيسي، تعريف الخلف برجال السّلف، مؤسّسة الرِّسالة والمكتبة العتيقة، تونس، 1985.

9 .الزيّانِي مُحمّد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السّهران فِي أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي البوعبدلّي، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية . وحدة الرغاية .، الجزائر، 2007.

10مُحمّد بن مُحمّد مَخلوف، شجرة النُّور الزَّكيَّة فِي طبقات المالكية، دار الكتاب العربِي، بيروت، 1930.

11. محمد بن رمضان شاوش، باقة السُّوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيّان، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1995.

ثالثًا: المراجع العربية

1 بولحسن أحمد، النّص بين التلقِّي والتأويل، ضمن كتاب: من قضايا التلقِّي والتأويل، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1994.

2 بَنْبَين أحمد شوقي، دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1993.

3 الخرَّاط أحمد محمد، محاضرات في تحقيق النُّصوص، ط: 2، دار المنارة، جدة، 1988.

4 أحمد مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللُّغة والأدب، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، مج: 1، ج: 1، 1980.

5 برجستراسر، أصول نقد النُّصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: مُحمّد حَمدي البكري، مطبوعات مركز تَحقيق التُّراث، دار المرِّيخ للنشر، الريّاض، 1982.

6 بشَّار عواد معروف، ضبط النّص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982.

7 الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، محمد بن أبي شنب حياته وآثاره، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.

8 رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التُّراث بين القُدامى والمحدَثين، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985.

9 السَّاعاتي يحيى محمود بن جنيد، فهرسة الوثائق وتصنيفها، صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد، الدورة التدريبية الدولية الأولى، قدّم له ووضع فهارسه: بن زغيبة عزالدين، ج: 1، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي . الإمارات العربية المتحدة، 1997.

10 سعد فهمي ومجذوب طلال، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، ط: 1، دار عالم الكتب، بيروت، 1993.

11 البوشيخيالشاهد، نظرات في المصطلح والمنهج، ج2، ط: 3، مطبعة آنفو . برانت، فاس، 2004.

12 شُكري عياد، جسور ومقاربات ثقافية، تقديم: أحمدإبراهيم الهواري، ط: 1، عين للدراسات الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 1995.

13 المنجِّد صلاح الدِّين، قواعد تَحقيق المخطوطات، ط: 7، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1987.

14 محمد هارون عبد السّلام: تَحقيق النُّصوص ونشرها، ط: 7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.

. قُطوف أدبية، دراسات نقدية في التُّراث العربي حول تحقيق التُّراث، مكتبة، القاهرة، 1982.

16 . عبد المجيد دياب، تحقيق التُّراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

17 عبد الله عبد الرحيم السوداني، مع المؤلفين المعاصرين: حسين محفوظ، مجلة عالم الكتب، الرياض، ع: 4، مج: 1، 1981.

18 قاسم السّامرائي، علم الاكتتاه العربي الإسلامي، ط: 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2001.

19 العوني الشّريف حاتم بن عارف، العُنوان الصحيح للكتاب، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرَّمة، ط: 1، 1419هـ.

20 الصادق عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التُّراث في القديم والحديث، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989.

21 التونجي محمد، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

22 محمد زكرياء عناني وسعيدة محمد رمضان، في مناهج تحقيق النُّصوص، ط: 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

23 الجابري محمد عابد، نحن والتُّراث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

24 فتحة محمد، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ المغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/12 . 15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999.

25 المنوني محمد، تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1991.

26 معهد المخطوطات العربية (الكويت)، أسُس تحقيق التُّراث العربي ومناهجه، نص تقرير لجنة مختصة من بغداد، 1980.

رابعًا: المراجع الأجنبية

1 –Jacque Berque, **Une Epioraion De la sainteté au Maghreb**, Anneles, E.S.C, N^0: 3, 1955.

2 – Jacque Berque, **les Hilaliens rebentis au l'Algérie rurale au XV^e siècle d'après un manuscrit juris prudentiel**, Anneles E.S.C, 1970.

3 – Moulay Belhamissi, **Mazouna une petite ville une longue histoire**, société Nationale d'édition et de Duffision, Alger, 1981.

4 –MarmolCarvjal, **Description generaldeAfrica**, Paris, 1967.

5 –AtallahDhaina, **les etats de l`occident Musulman au XIII. XIV et XV siecles**, Alger, 1984.

خامسًا: المجلاّت والدّوريات

1 أمالي مصطفى جواد، في فن تحقيق النُّصوص، مجلة المورد، بغداد، ع: 1، مج: 6، 1977.

2 الأمين محمد بلغيث، مدرسة مازونة الفقهية وآثارها خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع: 1، مخبر بحث الشريعة، الجزائر، 2004.

3 إيّاد خالد، قواعد تحقيق المخطوطات، صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد، الدورة التدريبية الدولية الأولى، قدّم له ووضع فهارسه: بن زغيبة عزالدين، ج: 1، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي . الإمارات العربية المتحدة، 1997.

4 . بوبة مجّاني، كُتب النّوازل والأحكام مصدر للتاريخ الاجتماعي . العصر الزياني نموذجًا .، مجلة التغيُّرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، 2002.

5 بونابي الطاهر، أهمية المخطوطات المناقبية في كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والفكري للمغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، المجلة الجزائرية للمخطوطات، منشورات مكتبة الرشاد، للطاعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

6 حسن خَميس الملخ، مسوِّغات إعادة تَحقيق التُّراث فِي ضوء قوانين الملكية الفكرية: الكتب اللُّغوية أنْمُوذجًا، تحقيق التراث الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التُّراث العربي الإسلامي، إعداد وتَحرير: الدروبِي محمد محمود، ج: 1، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، 2006.

7 الحَلْوَجِيعبد الستَّار، تحقيق المخطوطات، الدورة التدريبية الأولى في تحقيق المخطوطات، مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي بالاشتراك مع مركز جُمعة الماجد للثقافة والتراث، جامعة قسنطينة2، ماي 2013.

8 شكري فيصل، التُّراث العربي: حُظّة ومنهج، مجلة التُّراث العربي، دمشق، ع: 3، السنة الأولى، تشرين الأوّل، 1980.

9 . مخيمر صالح يحي، تحقيق التُّراث: ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، تحقيق التراث الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التُّراث العربي الإسلامي، إعداد وتَحرير: الدروبِي محمد محمود، ج: 1، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، 2006.

10 يحي وهيب الجبوري، التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه، تحقيق التُّراث الرُّؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التُّراث العربي الإسلامي، مج1، إعداد وتحرير: محمّد محمود الدّروبي، منشورات جامعة آل البيت، 2006.